

تفسير آيات الأحكام من سورة البقرة معالي الشيخ أ.د سعد بن ناصر الشثري

ناصر الشثري 61

سعد الشثري

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فهذا هو اللقاء السادس عشر من لقاءاتنا في تدارس سورة البقرة حيث نتدارس آيات الأحكام يقول الله جل وعلا يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم - [00:00:00](#)
واشکروا لله ان كنتم اياه تعبدون بهذه الآيات عدد من الأحكام اولها ان الاكل من حيث هو اكل مأمور به شرعا والاصل في الاوامر ان تكون ليه الوجوب ولكن نوع المأكول غير معين - [00:00:40](#)

وقيل بان الاكل هنا محصور بالطيب ومنشأ الخلاف هل من هنا بيانية او ان من هنا تبعيضة ان قلنا الاول بان من بيانيك انه قال لا تأكلوا الا الطيب وان قلنا من تبعيضة قلنا - [00:01:18](#)

بان الامر هنا لتعيين المأكول وفي هذا دلالة على ان الطيب الحلال قبل ورود الشرع فحسن الاشياء وطيبها ونفعها ثابت لها قبل ورود الشرائع واذا جانا الشرع باباحة شيء دل هذا على طيبه - [00:01:55](#)

فالشرع لا ينفي الطيب والحسن وانما يدل عليه وبذلك قال الجماهير خلافا للاشاعرة في هذه الآيات التذكير بفضل الله عز وجل على العبد وهو انه يرزق العبد الطيبات التي ينتفع بها - [00:02:28](#)

وفي هذه الآيات ايظاء الامر بشكر الله عند اكل الطيبات تقدم معنا ان الشكر قلبي وقولي وعملي وفي هذه الآيات ان الشكر عبادة يتقرب بها لله عز وجل واستدل الجمهور بالآلية على ان الاكل يستطيع العبد ان يجعله عبادة يتقرب بها لله بالنية الصالحة - [00:02:56](#)
بان ينوي تقوية بدنه على طاعة الله وفي هذه الآيات النهي عن طريق الكفار الذين يحرمون الطيبات ثم قال تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله - [00:03:40](#)

فاما ادلة حصر تبين ان الاصل في المطعومات الحل وان التحرير والمحظوظ محصور في اشياء معينة في هذه الآيات نماذج للمحرمات يلحق بها ما مثلها في هذه الآيات تحريم الميتة - [00:04:13](#)

المراد بها ما مات بدون زكاة او قتل بدون زكاة وقوله الميتة لفظ عام لانه اسم مفرد معرف باهل الاستغرافية فيفيد العموم وظاهره انه يشمل جميع الميتات وقد ورد في الخبر - [00:04:50](#)

باستثناء السمك وما لا يعيش الا في الماء والجراد فان ميتة تحل وظاهر قولها الميتة ان جميع اجزاء الميتة تكون محظمة وقد استثنى العلماء من ذلك ما لا تحل الحياة فيه - [00:05:21](#)

ومن امثلته الشعر وقد وقع الاختلاف في الصوف وقع الاختلاف في الجلد فقال الحنابلة بنجاسته وتحريميه اخذوا من هذه الآية ول الحديث لا تنتفع من الميتة باليهاب ولا عصب وارهاب الجلد - [00:05:52](#)

والجمهور على ان جلد الميتة يحل بالدجاج. ويظهر بالدجاج استدلوا عليه بما ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايماء جلد ايماء جلد ميتة دبر فهو - [00:06:21](#)

ظهوره واستدل بالآلية على نجاسته الميتة لان ما حرم فانه يكون نجسا والتحريم يدل على الفساد وقول حرم عليكم الميتة الميتة اسم ذات والاحكام لا تتعلق باسماء الذوات وبالتالي يقدر - [00:06:47](#)

تاني في بعضهم قال نقدر الفعل المناسب وهو الاكل واخرون قالوا نقدر كل فعل الا ما ورد استثناؤه ماذا يترب على هذا؟ هل يحل بيع

الميّة يقول لا يحل بيع الميّة - 00:07:23

اذا قدرنا كل فعل وهو الصواب هذه تسمى دلالة الاكتناء ان يكون في الكلام حذف لا يفهم الا بتقديره قد اختلف العلماء في عموم دلالة الاكتناء فقال طائفة لا عموم لها ونقدر فعل مناسب - 00:07:48

وقال اخرون بل دلالة الاقتضاء عامة نقدر جميع الافعال الممكنة الا ما ورد دليل بتخصيصه فكانه قال حرمت عليكم الميّة اي حرم عليكم الانتفاع باي نوع من انواع الانتفاع بالميّة - 00:08:16

ويترتب على ذلك تحريم الانتفاع بالشحوم والدهون من الميّة وتقديم ان ميّة البحر مستثنة لحديث هو الظهور ماؤه الحل ميّته والمراد بها ما لا يعيش الا في البحر القسم الثاني من المحرمات - 00:08:39

الدم وقوله الدم هنا من الفاظ العموم لانه اسم جنس معرف باهل الاستغراقية ليشمل جميع انواع الدم والدم حرام نجس في الجملة لا يؤكل ولا ينفع به وقد ورد تقييده - 00:09:14

بایة الانعام او دما مسفوحا وحينئذ فالدم الموجود في العروق لا يدخل في التحرير وقد اختلف العلماء في الكبد والطحال وقال طائفه ومستثنى من الحديث ومستثنى من الآية لحديث احلت لنا ميّتان ودمان - 00:09:43

الميّتان السمك والجراد والدمان الكبد والطحال وهذا الحديث وقع اختلاف بين العلماء باسناده هل يثبت او لا وقد اختار المؤلف تحريم الكبد والطحال اختار او نسب المؤلف الى مالك انه يمنع من الكبد والطحال - 00:10:12

باعتبار انهما دمان ولكنه قال الصواب انها ليست دماء وانما هي لحوم فاجازها لانها لحم فلا تكن اصلا داخلة في منطوق هذه الآية والنوع الثالث من انواع المحرمات لحم الخنزير - 00:10:56

الآية صريحة في تحريم لحم الخنزير ويلحق به بقية اعضاءه كالشحم والمصران والمخ والعصب والعظم فانها مختلطة مع اللحم غير مفارقة له فانتقل التحرير والنجاسة اليها والجمهور على ان الآية لما حرمت لحم الخنزير - 00:11:28

استفيد منها ان لحمه نجس وبالتالي لا بد من طهاء من غسل اثره وقال ما لك بانه ظاهر ما دام حيا وظاهره واستدل بعضهم بهذه الآية ولحم الخنزير على ان جميع اجزاء البغير ينتقض الوضوء بها - 00:12:14

قال هنا اطلق لحم الخنزير واريد به جميع اجزاء الخنزير هكذا في حديث الوضوء لما بين ان لحم الجذور ناقض قال جميع اجزاءه تنتقض كما قلنا بتفسير هذه الآية والصواب ان بينهما فرقا - 00:12:53

وذلك لان لحم الخنزير حرام نجس والنجاسة تنتقل الى بقية الاجزاء بخلاف انتقاد الوضوء فانه ليس من الاوصاف التي تنتقل من مكان الى اخر لذلك لو وضع لحم الخنزير في محل انت قلت النجاسة - 00:13:19

لما وضع لحم الخنزير فيه ولكن لو وضع لحم الابل في مكان مع اطعمة اخرى لم ينتقل حكم انتقاد الوضوء اليها والنوع الرابع من المحرمات ما اهل به لغير الله - 00:13:43

الاهمال رفع الصوت والمراد به ما ذبح لغير الله جل وعلا فان هذا يكون ميّة ولو ذكي ومن ثم عندها ما ذكر اسم الله عليه فهذا حلال وما ذكر عليه اسم غير الله فهذا - 00:14:07

حرام وعندنا ما لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره الآية ظاهرها لا يشمل هذا النوع لم يقل وما لم يذكر عليه اسم الله ولذلك محل هذا الحكم والاختلاف هو في سورة - 00:14:37

الى انعام ويلاحظ هنا انه قال وما اهل به لغير الله بينما في مواطن اخر قال وما اهل لغير الله به قالوا هنا لما كان الحكم يقصد به اصالة اللحم - 00:15:07

قدم ذكر المذبح ما اهل به وفيه المواطن الاخرى كان الحديث منصبا على الذبح لله ولغيره فمن ثم قدم ذكر ما سبق الكلام من اجله هناك وقوله فمن اضطر اختلف العلماء - 00:15:36

بالاضطرار ما حده فقال طائفة وما ترتب عليه فوت حياة او عضو وقال اخرون بل المراد به ما لحق به الضرر وهذا القول اقوى بموافقته الدلالة اللغوية والضرر الشر والسوء الذي - 00:16:15

يقابل النفع بهذا دالة على ان التحرير يرتفع عند وجود الاضطرار لارتفاع الخبرة والنجاعة وانما لكون النفع المرجو منهما اكبر هذه قاعدة عند الاصوليين ان غلبة الظرر على الشيء - [00:16:54](#)

لا يحرم مناسبته وانما يتعلق بها الحكم الشرعي وقوله فمن اضطر الاضطرار يرفع التحرير بعدد من الشروط اشير فيها الى اشير الى الآية في الآية الى شيء منها من تلك الشروط - [00:17:35](#)

الا يمكن ازالة الظرر الا بفعل المحظوظ لو امكن ازالة الظرر بطريق اخر لم يحل المحظوظ ومن ذلك يكون ان يكون الاضطرار حقيقيا لا متوجهما ومن ذلك ان يكون الاضطرار اعظم من المحظوظ - [00:18:12](#)

ومن ذلك ان يندفع الاضطرار بفعل المحظوظ ومن ذلك الا يستباح من المحظوظ الا بقدر ما يندفع به الظرر ومن امثلة ذلك امرأة مريضة هل يحل لها ان تكشف عن رجل - [00:18:42](#)

نقول للابد من توفر الشروط السابقة ان يكون الظرر حقيقيا لا متوجهما قالت ابكتشيف يمكن فيني مرض يقول لا يحل الكشف عن الرجل ومنها ان يكون الاضطرار اعظم من المحظوظ - [00:19:14](#)

كان فيها الم سهل لا يحل لها الكشف عند فيها نفحة يسيرة مثلها يزول عادة ما يبيح لها ان تكشف عن الرجل ومثله لو كان هناك تجميل تجميل ليس فيه - [00:19:35](#)

ليس في تركه ظرر ومن هذا الا يكون هناك سبيل اخر لدفع الضرورة الا بفعل المحظوظ لو وجد طيبة ما تذهب للطبيب من ذلك الا تفعل من المحظوظ الا بقدر ما يزيل الضرورة - [00:20:02](#)

بقدر ما يزيل الضرورة قدمها لا تكشف جزءا اخر من بدنها للطبيب ومن ذلك ان يغلب على الظن زوال الاضطرار بهذا بفعل المحظوظ مثال ذلك لو وجد عندنا شخص - [00:20:30](#)

عطشان لم يجد الا خمرا يشرب او لا يشرب نقول لا يجوز الشرب لماذا لأن الخمر تزيد العطش ولا ترفعه فلا يزيل المحظوظ الضرر وهكذا لو جاءنا وقال اريد التداوي بالخمر - [00:21:01](#)

نقول المرض لا يزال بالخوف وقد جاء في الحديث ان الله لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليها ولذلك هناك مسائل يقع الاختلاف فيها هل هي من باب التداوي او من باب الطعام - [00:21:31](#)

الطعام يحل بالمحظوظات والمحرمات بخلاف التداوي ولذلك مثلا وضع صمام هذا ليس تداوي وانما هو بمثابة الطعام فيحل وضعه بغير والطاهرات متى لم يوجد سواها كصمامات تصنع من الخنزير ونحوه - [00:21:59](#)

هذا شيء من بالاحكام المتعلقة بهذه الآية. ولذلك في قوله غير باع ولا عاد اي الا يكون سبب الاضطرار محظوظا كالمسافر لقطع الطريق والا يزيد من المحظوظ زيادة فوق ما تندفع يندفع به الاضطرار - [00:22:30](#)

اسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لخيري الدنيا والآخرة وان يجعلنا واياكم الهداة المهتدين هذا والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحابه اجمعين - [00:23:06](#)